إهتمامات جوهرية لبنك الكويت المركزي
بشأن معالجة أوضاع القطاع المصرفي والمالي في البلاد [1]

يسرني أن أتحدث إليكم عن موضوع يحظى حالياً بأهمية بالغة من جانب العديد من المهتمين بمعالجة ما آلت إليه أوضاع القطاع المصرفي والمالي في الكويت. كذلك، فإنه من دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لألقي الضوء على إهتمامات بنك الكويت المركزي بهذه المعالجة، وأن أوضح خلفية تلك الإهتمامات والنتائج المرجوة منها.

ومع إدراكي بأن موضوع هذه الندوة قد تناوله الكثيرون من زوايا متعددة ووجهات نظر مختلفة، وأن ثمة مشروعاً لمرسوم بقانون أعده مؤخراً مجلس الوزراء الموقر في شأن معالجة أوضاع القطاع المصرفي والمالي ومعروض حالياً على المجلس الوطني الموقر لدراسته، فإن كلمتي في هذه المناسبة لن تكون سرداً لما قيل في ذلك الصدد أو تعقيباً عليه، وإنما ستكون بمثابة لقاء أتمنى من خلاله أن أضع الحقائق بموضوعية أمامكم، وأن أفسر بوضوح خلفية إهتمامات البنك المركزي ومبرراتها.

ويحدوني الأمل في أن أستطيع، من خلال كلمتي هذه وإجاباتي عن إستفساراتكم لاحقاً، أن أسهم في إستجلاء العديد من الأمور التي قد تكون غير واضحة أمام البعض بشأن الإجراءات التي تتخذ لتصحيح أوضاع القطاع المصرفي والمالي، وأن أشارك

---

[1] ألقيت في يوم ٢٣ من شهر فبراير عام ١٩٩٢ في الكويت، بمناسبة المحاضرة التي نظمتها جمعية الخريجين الكويتية.

في الجهود الرامية إلى تجاوز ما ألم بإقتصادنا الوطني بوجه عام، والقطاع المصرفي والمالي على وجه الخصوص، من جراء العدوان العراقي الغادر على دولة الكويـت، سعياً إلى تحقيق ما نصبو إليه جميعاً لبلادنا الحبيب من تقدم وإزدهار.

ولسوف تتناول كلمتي ، وبشيء من الإيجاز، الأوضاع الراهنة للقطـاع المـصرفي والمالي في البلاد وتوجهات الحكومة بشأنه، وما تولد عن تلك الأوضاع من إهتمامات جوهرية لبنك الكويت المركزي بشأن معالجتها، حيث يقوم البنك المركزي بترجمة هذه الإهتمامات إلى أرض الواقع من خلال ما يطرحه وما يتبناه من تصورات وسياسـات وإجراءات . كما وتتضمن هذه الكلمة إشارة إلى إنعكاسات حل مشكلة المديونيات على الوضع الإقتصادي المحلي، إضافة إلى تطلعات مستقبلية لإستكمال تـصحيح مـسار القطاع المصرفي والمالي من خلال الدمج.

أولاً: الأوضاع الراهنة للقطاع المصرفي والمالي وتوجهات الحكومة بشأنه

يعتبر القطاع المصرفي والمالي شريان النشاط الإقتصادي وأهم دعائمه، نظراً لما يقوم به ذلك القطاع من دور بارز في تمويل عمليات التنميـة وتحريـك عجلـة النـشاط الإقتصادي . كما ويفسر ذلك الدور البارز إهتمام الـسلطات فـي كـل دول العـالم بالتصدي لمشكلات ذلك القطاع والعمل على وجود قطـاع مـصرفي ومـالي قـوي ومستقر، يمثل في جوهره إنعكاساً لقوة الوضع الإقتصادي المحلي بصفة عامة.

ومن المعلوم أن هذا القطاع قد واجه منذ أوائل الثمانينيات عـدة أحـداث وتـداعيات مختلفة كانت أهمها أزمة سوق الأوراق المالية والحرب العراقية الإيرانية وتدني عوائد النفط، مما ترتب عليه حالة من الركود الإقتصادي أدت إلى تراجع معدلات أداء الكثير من المدينين، وتراجع في قيم الأصول وإنخفاض في عوائد الأنشطة المحليـة. وقـد صاحب ذلك تصاعد حجم المديونيات نتيجة للفوائد التي تم الإستمرار في إحتـسابها،

والتي تراكمت مع مرور الوقت، مما أدى إلى ظهور مشكلة المديونيات الصعبة نتيجة لعجز المدينين عن خدمة وسداد ديونهم.

ولقد تفاقمت حدة المشكلة بما ترتب على الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت وفترة الإحتلال البغيض من تخريب ونهب، وإنخفاض حاد في قيم معظم أصول العملاء التي لم تطلها الآثار المدمرة لهذا التخريب والنهب، لاسيما العقارات والأسهم. يضاف إلى ذلك أن فترة الإحتلال البغيض قد شهدت شللاً تاماً في مختلف الأنشطة الإقتصادية في البلاد، بحيث أدت إلى توقف أصحاب النشاط الإقتصادي عن مزاولة أعمالهم لمدة تقارب العام.

ولقد أدت تلك الأحداث والتداعيات مجتمعة إلى تعطيل مسيرة القطاع المصرفي والمالي عن أداء دوره الحيوي في تحريك عجلة النشاط الإقتصادي في البلاد، وإلى تعرضه للعديد من المشاكل التي تؤثر سلباً، عند إستمرارها، في الثقة بهذا القطاع، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

وأخذاً بعين الإعتبار أن الدولة ملتزمة بحماية حقوق المودعين لدى البنوك الكويتية، والمحافظة على حقوق المساهمين المعلنة في نهاية عام ١٩٨٥ لدى البنوك المحلية، كما جاء في برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة الذي أقره مجلس الوزراء الموقر في شهر أغسطس من عام ١٩٨٦، فإن ترك هذا القطاع دون تدخل حكومي قد يؤدي إلى إنهيار العديد من وحداته، الأمر الذي سيترتب عليه حدوث إضطراب شديد في المعاملات، وتأثير سلبي حاد في مختلف الأنشطة الإقتصادية في البلاد، وتكالب من قبل المودعين على سحب ودائعهم من وحدات القطاع المصرفي والمالي. وبالتالي، فإن الدولة ستضطر في حالة عدم تدخلها لحماية وحدات هذا القطاع من الهزات التي تعرض لها، إلى تحمل أعباء نقدية وفورية ضخمة للوفاء بإلتزاماتها قبل حقوق المودعين والمساهمين، والتي ستعجز وحدات القطاع عن الوفاء بها. هذا بخلاف

الآثار السلبية الناجمة عن إنهيار وفقدان الثقة في هذا القطاع، وما يتطلبه ذلـك مـن جهود وأعباء مضاعفة وفترة زمنية طويلة لإعادته إلى ما كان عليه.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار التوجهات الحكومية في الكويت مـن أجـل التـصدي لمشاكل القطاعات الإقتصادية الرئيسية في البلاد، ووضع الأسس الكفيلـة لمعالجتهـا وبما يؤدي إلى تحسين أدائها وتطويرها، فإن القطاع المصرفي والمالي يعد من أهـم القطاعات التي أخذت الحكومة على عاتقها إتخاذ إجراءات حاسمة لعلاج المشاكل التي تواجهه، وذلك من خلال التحرك على ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: ويتمثل في إعادة وحدات القطاع المصرفي والمالي إلى حالتها الطبيعية، وذلك من خلال تخليصها من مشكلة المديونيات الصعبة، الخاصة بالمدينين الكويتيين.

والثاني: مفاده التيسير على العملاء المدينين وكفلائهم بحسب قدرة كل منهم على سداد ما عليه من ديون وفقاً للمراكز المالية، مع مراعاة التخفيف ـ قدر الإمكـان ـ مـن الأعباء التي تتحملها الحكومة في سبيل ذلك.

أما المحور الثالث: فإنه يركز على إعادة هيكلة وحدات القطاع المصرفي والمالي من خلال الدمج، حيث أن علاج مشكلة المديونيات الصعبة وحدها لن يكون كافياً – بحـد ذاته ـ لتحقيق إصلاح مسار هذا القطاع الهام.

ثانياً: إهتمامات جوهرية للبنك المركزي بشأن معالجة مشكلة المديونيات الصعبة

وفي إطار التوجهات الحكومية لحل مشاكل القطاع المصرفي والمالي، فقد عكف البنك المركزي، وهو بصدد إقتراح حل لمعالجة مشكلة المديونيات الصعبة، علـى دراسـة مختلف البدائل المتاحة، حيث قام بتحليلها ودراستها من جميع جوانبها، وبحث إمكانية تطبيقها. وضمن هذا الإطار لم يكن من المناسب علاج مشكلة مديونيات العملاء عـن

طريق إستمرار العمل بقواعد وأحكام برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة الذي صدر في عام ١٩٨٦، والسماح للعملاء الكويتيين غير الخاضعين حالياً للبرنامج سالف الذكر بالإنضمام إليه، وذلك بعد أن تفاقمت المشكلة، وأصبح حجم الأموال اللازمة للدعم في إطار هذا البديل من الضخامة بمكان بحيث لا يتيسر تحقيقه دون اللجوء إلى تسييل إستثمارات بما يغطي الأموال المطلوبة لهذا الدعم، والتي كانت لن تقل عن عشرة بلايين دينار كويتي، يتم إيداعها لدى البنوك بدون فوائد حتى تتمكن هذه البنوك من بناء المخصصات المطلوبة خلال فترة زمنية تصل إلى عشر سنوات على الأقل.

وقد قامت الحكومة من خلال لجان شكلتها لهذا الغرض ببحث مختلف الدراسات والآراء التي أبديت من جانب جميع الجهات والمعنيين بهذا الموضوع، وقد أسفر ذلك عن صدور قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ من شهر ديسمبر عام ١٩٩١ بشأن معالجة مشكلة المديونيات الصعبة، حيث إستهدف هذا القرار تحقيق ما يلي:

١) المحافظة على حقوق المودعين وحمايتها، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لوحدات القطاع المصرفي والمالي بحيث تعود إلى أوضاعها الطبيعية من خلال تنظيف ميزانياتها من الديون الصعبة.

٢) تعزيز الثقة في القطاع المصرفي والمالي من جانب المتعاملين معه، بما في ذلك المؤسسات المالية العالمية، مما سيزيد من قدرة وحدات هذا القطاع في مجال التعامل مع تلك المؤسسات لتمويل مرحلة إعادة البناء والتعمير وتحريك عجلة النشاط الإقتصادي، الأمر الذي سيعزز الثقة في الوضع الإقتصادي المحلي بوجه عام، مما من شأنه تخفيف نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج ويساعد على إستقرارها في البلاد.

٣) التيسير على العملاء المدينين وكفلائهم في السداد وفقاً لمراكزهم المالية، وذلك لتحفيزهم على الإنطلاق في مزاولة أنشطتهم وتنميتها، وإزالة المعوقات التي

تقف حائلاً أمامهم في سبيل تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على مجمل الأوضاع الإقتصادية في البلاد.

٤) التخفيف قدر الإمكان من العبء الذي تتحمله الحكومة في سبيل حل مشكلة المديونيات، مع توزيع هذا العبء على فترة زمنية مناسبة.

وسوف يصاحب هذا الحل قيام الحكومة برفع كفالتها لحقوق المساهمين في البنوك الكويتية، وكذلك قيام البنك المركزي بإسترداد أموال الدعم التي قام بإيداعها – بالنيابة عن الحكومة – لدى البنوك المحلية، وذلك بالكيفية والمدة الزمنية التي يحددها، بحيث تتحمل هذه الوحدات نتائج القرارات التي تتخذها في مجالات أنشطتها المختلفة، وتكون مسئولة عن مواجهة أية مخاطر تترتب عليها في ظل رقابة وتعليمات بنك الكويت المركزي.

ويتلخص الحل المقترح في قيام بنك الكويت المركزي كجهة ممثلة للحكومة بشراء مديونيات العملاء الكويتيين تجاه البنوك وشركات الإستثمار المحلية، والقائمة في ١٩٩٠/٨/١، مضافاً إليها الفوائد المستحقة منذ ١٩٩٠/٨/٢ حتى تاريخ الشراء . أما مديونيات بيت التمويل الكويتي التي سيتم شراؤها، فيقصد بها أرصدة المدينين الكويتيين كما هي في ١٩٩٠/٨/١، بحيث تنقل هذه المديونيات إلى بنك الكويت المركزي محملة بجميع ضماناتها العينية والشخصية.

وسوف تتم جدولة المديونيات المشتراه مع العملاء المدينين وكفلائهم بحسب المقدرة المالية والتدفقات النقدية لهم، التي تكشف عنها المراكز المالية المقدمة من جانبهم، ويتم على أساس هذه المراكز تحديد شروط الجدولة، سواء مايتعلق بالإقساط السنوية أو مدة الجدولة وسعر الفائدة على مبلغ الدين، وذلك بحد أقصى ٧% سنوياً.

وفي إطار هذه الجدولة سوف يتم منح المدينين وكفلائهم فترة سماح مدتها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الشراء، وسوف تقتصر المديونية التي سيتم جدولتها على المديونيات المشتراة بعد خصم الفوائد عن الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ حتى تاريخ الشراء، نظراً لأن تلك الفوائد قد أحتسبت على مديونيات العملاء خلال فترة لم يزاولوا خلالها أية أنشطة بسبب ظروف الإحتلال البغيض. ولن تزيد مدة الجدولة عن عشرين سنة كحد أقصى شاملة فترة السماح ، لتمكين المدينين خلال فترة السماح من إعادة مزاولة أنشطتهم في شتى القطاعات وتنميتها دون أن تكون هناك ملاحقة لهم، أو تكبيلهم بأعباء تحول دون تمكنهم من تحقيق ذلك.

وسوف يقوم بنك الكويت المركزي بتفويض البنوك الكويتية بإدارة المديونيات المشتراة، ويشمل ذلك جميع الإجراءات المتعلقة بالجدولة ومتابعة تحصيل وإسترداد هذه المديونيات.

وسيقوم المدينون وكفلاؤهم في إطار الجدولة، برهن أصولهم سواء التي كانت مرتهنة أو الحرة، مقابل المديونيات المشتراة، وبحيث لا تزيد قيمة هذه الأصول عن قيمة المديونية. ويلتزم المدينون وكفلاؤهم بتقديم رهونات إضافية في حالة إنخفاض قيم الأصول المرتهنة.

كما سيتم السماح بتداول الأصول المرتهنة في إطار الجدولة من خلال شركات الإستثمار المحلية والبنوك المحلية، وفق ضوابط وترتيبات يضعها البنك المركزي يراعي فيها الموازنة بين المرونة التي تتيح إدارة وتنمية تلك الأصول، وذلك بما يحقق مصلحة الإقتصاد الوطني وضمان حصول الجهة المشترية لحقوقها.

ونظراً إلى أن الحل المقترح من شأنه التيسير على المدينين في تسديد إلتزاماتهم تجاه القطاع المصرفي والمالي، فإنه يقع على عاتق هؤلاء المدينين أن يتعاملوا، من جهة أخرى، مع مدينيهم الكويتيين بنفس الروح، وخاصة المتعاملين بنظام الأقساط. فمن

المعلوم أن العديد من الشركات المدينة لوحدات القطاع المصرفي والمالي تتعامل في الإئتمان التجاري مع بعضها البعض، وتقوم بالبيع لعدد كبير من المواطنين بنظام التقسيط، ولما كانت هذه الشركات سوف تتم جدولة مديونياتها تجاه القطاع المصرفي والمالي بحسب القدرة المالية لها، فإنه يتوجب عليها أن تتعامل وفق ذات الروح مع مدينيها من خلال التيسير عليهم في سداد إلتزاماتهم تجاهها. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في توسيع الأثر الإيجابي، بحيث يشمل أكبر عدد من المدينين الكويتيين وكفلائهم.

ولسوف يساهم القطاع المصرفي والمالي في تغطية جزء من تكلفة شراء المديونيات، وذلك من خلال إستخدام كامل قيمة الزيادة في حقوق المساهمين المعلنة بعد عام ١٩٨٥، والمخصصات المحددة بعد إستبعاد جزء منها لمقابلة مخاطر الديون الخاصة بالعملاء غير الكويتيين المقيمين وغير المقيمين والتي لن يتم شراؤها، وكذلك المخاطر غير المغطاة بمخصصات لحافظة الإستثمارات المالية. كما يساهم هذا القطاع بما نسبته ٥٠% من المخصص العام والإحتياطي السري وأية فوائض مالية أخرى. هذا إضافة إلى إلتزام وحدات القطاع المصرفي والمالي بإرجاع المخصصات التي تم تركها لها، في حالة إنتفاء الغرض منها، إلى الدولة وذلك عن طريق خصم هذه المخصصات من حجم السندات المصدرة.

وكما هو واضح، فإن عملية شراء المديونيات لا تمثل إعفاء للمدينين وكفلائهم من سداد ديونهم كما قد يفهمها البعض، فهذا غير صحيح على الإطلاق، حيث أن الجهة الممثلة للحكومة قد حلت محل وحدات القطاع المصرفي والمالي في الدائنية، وذلك بهدف جدولة المديونية مع العملاء المدينين وكفلائهم بحسب قدراتهم المالية، ولتجنب ملاحقتهم من جانب وحدات القطاع المصرفي والمالي الدائنة لمطالبتهم بالسداد رغم عدم قدرتهم، الأمر الذي سوف يترتب عليه التنفيذ على أصولهم بالبيع، وقد يصل الأمر إلى إشهار إفلاس العديد منهم بما لذلك من آثار سلبية في مختلف الأنشطة الإقتصادية. كما أنه يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة غير عادية في جانب العرض مما سيترتب عليه، في ظل ثبات العوامل الأخرى، تدهور قيمة الأصول بشكل حاد، خاصة

وأنها قد تدنت قيمتها من جراء العدوان العراقي الغادر على دولة الكويت، مما سينعكس سلباً على سائر المواطنين الذين يمتلكون أصولاً إستثمارية، وليس فقط على العملاء المدينين للبنوك.

من جانب آخر، فإنه وفقاً للحل المقترح، سوف يتم السماح للمدينين الذين لاتزيد مديونياتهم عن ٢٥٠ ألف دينار كويتي بإجراء تسويات فورية لمديونياتهم بحسب مراكزهم المالية، وفقا لأسس وضوابط يضعها بنك الكويت المركزي.

وتهدف هذه التسويات الفورية إلى تقليل الأعباء الإدارية الناجمة عن متابعة إدارة وتحصيل ورهن أصول عدد كبير من المدينين، على الرغم من صغر إجمالي مديونياتهم. وسوف يعطي هذا الأمر أولوية في مجال تنفيذ الحل، نظراً لأنه يشمل شريحة كبيرة من العملاء، في الوقت الذي تتضاءل فيه الأهمية النسبية لمديونياتهم.

وعلى صعيد التكلفة والعبء على المال العام، أود أن أتوقف قليلاً عند بعض النقاط الهامة، والتي جاءت في قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن معالجة المديونيات، وذلك حتى تكون الصورة واضحة بشأن إهتمامات البنك المركزي في مجال تكلفة وعبء الحل على المال العام، وهذه النقاط كما يلي:

١) أنه بالنظر إلى أن عملية الشراء سوف تقتصر على مديونيات العملاء الكويتيين القائمة في ١٩٩٠/٨/١ قبل وحدات الجهاز المصرفي والمالي، فإنه يتعين على وحدات هذا القطاع التعامل مع مديونيات باقي العملاء، سواء غير المقيمين أو المقيمين غير الكويتيين، بالأسس ذاتها التي كانت متبعة من قبل، وكذلك تحمل أية مخاطر مستقبلية تنجم عن هذه المديونيات. يضاف إلى ذلك تحمل أية مخاطر تتعلق بأية تسهيلات إئتمانية جديدة، أو عمليات إستثمارية أخرى، وهذا ما نعنيه بتحمل البنوك لنتائج القرارات التي تتخذها.

٢) إن الحكومة لن تتحمل أعباء نقدية فورية نتيجة قيامها بـشراء المـديونيات، إذ سيقوم البنك المركزي، كجهة ممثلة للحكومة، بتحرير سـندات طويلـة الأجـل بالقيمة الشرائية للمديونيات، تسدد على شرائح تتحدد آجـال إسـتحقاقاتها بمـا يتماشى مع جدولة المديونيات مع المدينين وكفلائهم، ولفترة لاتزيد عن عـشرين سنة. وتحمل هذه السندات فائدة بسعر متحـرك يحـدده سـنويا بنـك الكويـت المركزي، مسترشداً في ذلك بتكلفة الأموال لدى البنوك الكويتية.

ومما لاشك فيه أن إصدار سندات مقابل شراء المديونيات إنما يعني أن الحكومة لـن تكون مضطرة إلى تسييل بعض الأصول التي تمتلكها في غير الوقت المناسب، ومـن ثم عدم الإضطرار إلى تحمل أية خسائر غير مبررة نتيجة لهذا التسييل. ومـن جهـة أخرى، سوف يتم إستخدام التدفقات النقدية المتحصلة من العملاء المـدينين وكفلائهـم كأحد مصادر سداد الشرائح التي تستحق من هذه السندات والفوائد المحتسبة عليها.

وسعياً نحو تخفيف العبء الواقع على عاتق الحكومة والمال العام قدر الإمكان، فسوف يلتزم أي طرف مشمول بالحل، سواء كان من وحدات القطاع المصرفي والمـالي أو من المدينين وكفلائهم، في حالة إستفادتهم من التعويضات عن أضرار الغزو العراقي الغاشم أو عوائد عمليات الإستملاك التي تجريها الدولة، بالتنازل عن هذه التعويضات والعوائد، كلياً أو جزئياً، إلى الجهة المشترية بحيث تعتبر عنصراً من عناصر سـداد المديونية بالنسبة للعملاء المدينين وكفلائهم، أو يتم تخفيض قيمة الـسندات المـصدرة بها.

ومن ذلك، يتضح أن قيام بنك الكويت المركزي بصفته جهة ممثلة للحكومـة بـشراء مديونيات العملاء الكويتيين من وحدات القطاع المصرفي والمالي يؤدي إلـى الحـل الجذري لهذه المشكلة، والحفاظ على العديد من وحدات القطاع المصرفي والمالي من الإنهيار، والذي تعتبر الدولة مساهماً رئيسياً في بعض وحداته، الأمر الـذي سـيؤدي بالتالي إلى المحافظة على حقوق المودعين، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى الدولـة

إلى تحقيقه. هذا، وقد بلغت تلك الودائع في نهاية شهر أكتوبر عام ١٩٩١ نحـو ٧,٤ بلايين دينار كويتي تمثل مجموع الودائع لدى كل من البنوك المحلية وبيـت التمويـل الكويتي وشركات الإستثمار، علما أن حجم هذه الودائع لايتـضمن ودائـع الحكومـة والبنك المركزي لدى تلك الجهات.

ثالثا: إنعكاسات حل مشكلة المديونيات على الوضع الإقتصادي المحلي

إن معالجة الأوضاع الإقتصادية الراهنة من أجل إسترداد إقتصادنا الوطني لعافيته، ثم الإنطلاق به نحو آفاق التنمية الإقتصادية بخطى مستقرة، لأمر تتولاه عدة جهات تكثف من جهودها في أكثر من إتجاه في وقت واحد. وتعزى مبررات هذه الجهود المكثفـة والمتعددة إلى ما أفرزه الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت من تفاقم في حدة مشكلات إقتصادية متراكمة من فترات سابقة، مثل المشكلات المتـصلة بالتركيبـة الـسكانية، والعمالة، وعدد السكان، والخلل الهيكلي الناجم عن الإعتماد الأساسي للإقتصاد المحلي على قطاع النفط. يضاف إلى ذلك ما أفرزه ذلك الغزو الغاشم من مـشكلات جديـدة بسبب ما أقدم عليه من تخريب ودمار متعمد نجم عنه تقويض في القـدرة الإنتاجيـة لقطاع النفط والقطاعات غير النفطية على السواء.

وتجدر الإشارة إلى أن إهتمامات بنك الكويت المركزي بحل مشكلة المديونيات الصعبة قد أخذت في الإعتبار، إضافة إلى معالجة أوضاع القطاع المصرفي والمالي، ما لذلك الحل من إنعكاسات سوف تؤثر إيجاباً فـي أداء الإقتـصاد الـوطني. إذ أن تنظيـف ميزانيات ذلك القطاع من شأنه إتاحة الفرصة للبنوك المحلية للعمل بـشكل طبيعـي، والقيام بدورها المنشود في منح الإئتمان المصرفي لأنشطة إقتصادية محلية لها دورها في دفع الحركة الإقتصادية في البلاد. وإضافة لذلك، فإن مـن شـأن حـل مـشكلة المديونيات الصعبة أن يعطي فرصة للعملاء المدينين وكفلائهم للحركة والعمـل فـي أنشطتهم التي لها إرتباطها وتشابكها مع أنشطة قطاعات أخرى، إضافة إلى تمكيـنهم من سداد مديونياتهم.

رابعاً: تطلعات مستقبلية لإستكمال تصحيح مسار القطاع المصرفي والمالـي مـن خلال الدمج

إن تنظيف ميزانيات القطاع المصرفي والمالي من خلال حـل مـشكلة المـديونيات الصعبة، لن يكون كافياً – بحد ذاته – لإصلاح مسار القطـاع المـصرفي والمـالي وترتيب أوضاعه. لذلك، فإن بنك الكويت المركزي يرى أن إعادة هيكلة وحدات ذلك القطاع بإستخدام الدمج يعتبر أمراً ضرورياً لتوفير المناخ المناسـب لإيجـاد قطـاع مصرفي ومالي قوي ونشط ومستقر، إضافة إلـى تحقيـق العديـد مـن الوفـورات والإيجابيات بما يتماشى مع الأجواء السائدة في العالم الخارجي بشكل متسارع، نظراً لأهمية الدمج من حيث أنه يهيىء المؤسسات المصرفية والمالية للأجواء التي ستكون قائمة بعد نهاية عام ١٩٩٢، والتي يصعب مواكبتها دون حدوث عمليات الدمج.

ويعاود بنك الكويت المركزي التأكيد بأن الوحدات المصرفية والمالية التـي لا تحبـذ إختيار الدمج كوسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة منه، فليس أمامها مـن سـبيل سـوى الإتجاه إلى زيادة القاعدة الرأسمالية بزيادة رؤوس أموالها إلى المستوى الـذي يـراه البنك المركزي مناسباً لتأمين سلامة مراكزها المالية ، والمحافظـة علـى ملاءتهـا وسيولتها وقدرتها على تحقيق أرباح معقولة، وبما يمكنها من الإلتزام بالمعايير الدولية والتعليمات الرقابية.

وتلخيصاً لما تقدم، فإنه إنطلاقاً من إرتباط وتشابك العلاقـة بـين وحـدات القطـاع المصرفي والمالي والمتعاملين معه من مودعين ومدينين، فإن الضرر الـذي سـوف يلحق بأي طرف من أطـراف هـذه العلاقـة مـن شـأنه التـأثير فـي أطـراف أخرى فيما لو تركت مشاكل ذلك القطاع معلقة بدون حل، بحيث تشتد وطأة المـشكلة يوما بعد يوم، وترتفع أيضاً كلفة الحل كلما تأخر إنجازه، لذلك فإن تنفيذ خطة الحكومة الكويتية لتصحيح مسار القطاع المصرفي والمالي سيكون له من النتائج التي لاتقتصر

على هذا القطاع فحسب، بل ومن المأمول أن يترتب عليها عدة إنعكاسات تؤثر إيجاباً في نشاط قطاعات إقتصادية أخرى، سواء التجارية منهـا أو العقاريـة، أو الأنـشطة الإستثمارية الأخري.

وفي ختام كلمتي، أرجو أن أكون قد أوضحت الإهتمامات الجوهرية لبنـك الكويـت المركزي من أجل التصدي لمشكلة المديونيات الصعبة، وتـصحيح مـسار القطـاع المصرفي والمالي في البلاد، وفق تصور واقعي ومتكامل.